

Distr.: General
25 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية اتحاد ميانمار.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،

في إطار البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تن

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

051112 051112 12-56846 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة
مذكرة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية اتحاد ميانمار

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - حالة الأمة
٤	ثالثا - الحالة في ولاية راخين
٩	رابعا - الوثائق الديني
٩	خامسا - إصلاح وسائط الإعلام
١٠	سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
١١	سابعا - منع التجنيد العسكري للقصر
١٢	ثامنا - القضاء على السخرة
١٢	تاسعا - التعاون مع الأمم المتحدة
١٣	عاشرا - خاتمة

أولا - مقدمة

- ١ - قدم الاتحاد الأوروبي في إطار اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة أول قرار خاص ببلد محدد بشأن ميانمار في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين درجت العادة على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بنفس الشيء كل عام.
- ٢ - وقد رفضت ميانمار القرار على الدوام ونأت بنفسها عن اعتماده. وقد اختطت هذا النهج لأسباب عدة. أولها، أن ميانمار ترفض، من حيث المبدأ، القرارات المتعلقة ببلدان محددة. وثانياً، أن القرار لا يعكس الحقائق الماثلة على الأرض ولا يعترف بها. فهو يعتمد أساساً على معلومات لا تقوم على أي أساس وتؤدي إلى استنتاجات خاطئة. ومشاريع القرارات تتأثر عادة بتوصيات وملاحظات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار التي لا تركز آراءه عادة إلا على منظور المعايير المثالية لحقوق الإنسان من دون إيلاء الاهتمام الواجب إلى الاعتبارات الأوسع للمصالحة الوطنية والسلام والاستقرار في البلد.
- ٣ - والقصد من هذه المذكرة هو تزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمعلومات موضوعية عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وكلنا أمل في أن تؤدي إلى تصحيح التصور الخاطئ وسوء الفهم اللذين قد لا يزالان قائمين بشأن ميانمار.

ثانياً - حالة الأمة

- ٤ - ألقى الرئيس يوشين سين كلمة أمام الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأبرز الرئيس، في كلمته، التقدم السياسي والاجتماعي - الاقتصادي المحرز في البلد على النحو التالي:
- (أ) ما برح القضاء والقوات المسلحة والأعراق الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية والشعب عامة تتخذ خطوات ملموسة في عملية التحول والإصلاح الديمقراطي؛
- (ب) أرسيت على أسس متينة حكومة ديمقراطية ذات برلمان قوي قادر على البقاء يتبع نهج الضوابط والموازن؛
- (ج) يشمل التقدم المشجّع إصدار عفو عن السجناء، وعودة القوى السياسية المنفية موفورة الكرامة، والنجاح في عقد انتخابات عام ٢٠١٢ الفرعية بطريقة حرة ونزيهة وشفافة، وإلغاء الرقابة على وسائل الإعلام (الصحافة)، وحرية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإنشاء منظمات للعمال ولأرباب العمل، وزيادة مشاركة الشعب في العملية السياسية؛

- (د) مشاركة داو أونغ سان سو كي في مجلس بيتو هلوتاو (البرلمان) لا بصفتها عضوا في البرلمان فحسب، ولكن أيضا بصفتها رئيسة لجنة سيادة القانون والاستقرار؛
- (هـ) تحرز الهيئة التشريعية تقدما جيدا وتؤدي مهامها بفعالية أكبر في كل دورة من دوراتها، وأصبح البرلمان قادراً الآن على اعتماد قوانين مرجعية من خلال ممارسات ديمقراطية؛
- (و) تصدر حالياً قوانين ولوائح تراعى فيها: ألا تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة اتساع الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء؛ وصون حقوق المواطنين؛ وحفظ البيئة الطبيعية؛ وتمتع العمال بحقوقهم تمثيلاً مع المعايير الدولية؛
- (ز) ظهور خصائص ديمقراطية من قبيل تزايد مشاركة مختلف القوى السياسية وتسامحها المتبادل ورحابة صدرها، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والتمثيل والمساءلة والقدرة على تعزيز ثقافة سياسية جديدة تتسم بالصبر والحوار؛
- (ح) يتم التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ١٠ جماعات مسلحة؛ ولا يزال التشاور مستمرا مع المجموعة الوحيدة المتبقية؛
- (ط) فيما يتعلق بالحالة في ولاية راخين، فإن جميع سكان ميانمار، بصرف النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس، لهم الحق في العيش في سلام وأمن. وستُسوّى المسألة باتخاذ تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال نهج متعدد الأوجه يراعي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولميانمار الحق في تأمين حدودها وكذلك في صون وحماية سيادتها، وستبذل قصارى جهدها لحل المسألة وفقا للمعايير الدولية؛
- (ي) ضرورة إبداء المجتمع الدولي لتفهمه وتأييده وضرورة النظر إلى ميانمار من منظور مختلف وجديد.

ثالثا - الحالة في ولاية راخين

- ٥ - اندلعت أعمال العنف الطائفية في ولاية راخين بسبب حادثين ارتكبت فيهما جرائم طائفية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢. واتخذت الحكومة إجراءات قانونية بحق مرتكبي تلك الأعمال الإجرامية. واتخذت الحكومة، في الوقت ذاته، تدابير بموجب القواعد والقوانين المرعية من أجل كفالة عدم حدوث مثل هذه الحوادث من جديد.
- ٦ - ومارست الحكومة أقصى درجات ضبط النفس في استعادة القانون والنظام في الأماكن المحددة التي اندلعت فيها أعمال العنف الطائفي. وعليه، فإن ميانمار ترفض بشدة

الالتهامات الموجهة من بعض الأوساط بارتكاب السلطات لتجاوزات وبلااستخدام المفرط للقوة في معالجة الوضع.

٧ - ولا بد من تحقيق السلام والاستقرار من أجل تعزيز عملية إرساء الديمقراطية والإصلاح الجارية في ميانمار. كما أن التضامن الوطني والانسجام العنصري بين مختلف الأعراق الوطنية لهما أهمية حيوية من أجل بقاء الاتحاد. وميانمار بلد متعدد الأديان يعيش فيه البوذيون والمسلمون والمسيحيون والهندوس جنباً إلى جنب في سلام ووثام منذ قرون. ويكفل دستور الدولة الحرية الدينية.

إنشاء لجنة التحقيق

٨ - بغية التحقيق في الحادث وتقديم اقتراحات تحقق المصلحة الوطنية، شُكلت في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢ لجنة تحقيق تضم ٢٧ عضواً بموجب الإخطار رقم ٢٠١٢/٥٨ الصادر عن مكتب الرئيس. وتتألف تلك اللجنة المستقلة للتحقيق المشكلة على المستوى الوطني من ممثلين من جميع شرائح المجتمع، بما فيها شخصيات تحظى باحترام واسع من أتباع الديانات البوذية والإسلامية والمسيحية والهندوسية. وستقدم اللجنة تقريرها، عند الانتهاء من مهمتها، إلى الرئيس مباشرة. ويمكن تمديد ولاية اللجنة، إذا لزم الأمر.

٩ - وتتمتع لجنة التحقيق بسلطة التحقيق في المسائل التالية، وذلك للكشف عن ملاسبات الحادث وتقديم مقترحات مشفوعة باستعراضات:

- (أ) أسباب النزاع التي تقوض السلام والاستقرار؛
- (ب) الضحايا والخسائر في الممتلكات والأضرار الأخرى الناجمة عن النزاع؛
- (ج) التدابير المتخذة لاستعادة السلام والاستقرار؛
- (د) مهام الإغاثة والإنعاش؛
- (هـ) التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يتعين اتخاذها من أجل إنهاء النزاع؛
- (و) استكشاف السبل والوسائل اللازمة من أجل التعايش السلمي بين مختلف العقائد والمجموعات العرقية؛
- (ز) اقتراحات لإنفاذ القانون؛
- (ح) اقتراحات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الزيارات التي قام بها مسؤولون من الأمم المتحدة

١٠ - قام فريق من الأمم المتحدة يرأسه فيجاي نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، وأشوك نيغام، المنسق المقيم، بزيارة ولاية راخين يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقام توماس أوخيا كويتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بزيارة ولاية راخين من ٣١ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، واطّلع على الحالة هناك. وقامت مجموعة من الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في ميانمار، بمن فيهم دبلوماسيون من سفارات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في البلد، بزيارة ولاية راخين من ٣١ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢. واطّلعوا على الحالة هناك. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، قام جون غينغ، مدير العمليات، بكتابة تنسيق الشؤون الإنسانية، يرافقه المنسق المقيم، بزيارة سيتوي، واجتمع بكبار المسؤولين الحكوميين والشركاء والسكان المتضررين.

الزيارات التي قامت بها شخصيات أخرى

١١ - قام أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا، بزيارة لمخيمات الإغاثة في ولاية راخين في ١٠ آب/أغسطس وقدم المساعدة إلى السكان المتضررين هناك. ورافقه في جولته عقيلته سارة داود أوغلو، وأمينة أردوغان (عقيلة رئيس وزراء تركيا)، وسُمِّيَّة أردوغان (كريمة رئيس وزراء تركيا). وكان في استقبالهم في سيتوي (عاصمة ولاية راخين) وزير الاتحاد لشؤون الحدود وكبار المسؤولين الحكوميين. وزار الوفد مخيمات الإغاثة في سيتوي، واجتمع مع مسؤولين حكوميين ومع المنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وشركائها. وأبرمت جمعية الهلال الأحمر التركية مذكرة تفاهم مع جمعية الصليب الأحمر في ميانمار لتقديم مساعدات غوثية إلى السكان المتضررين.

١٢ - وقام يوسف كالّا، النائب السابق لرئيس إندونيسيا والرئيس الحالي لجمعية الصليب الأحمر الإندونيسية، بزيارة ولاية راخين، في ١١ آب/أغسطس. ورافقه في زيارته عطاء المّنان بخيت، مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية بمنظمة التعاون الإسلامي، ورئيس جمعية الهلال الأحمر القطرية، فنكاتيش مائر، والأمين العام لجمعية الهلال الأحمر الإندونيسية، وسفير إندونيسيا في ميانمار. وقدموا أيضا المساعدة إلى السكان المتضررين هناك. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قام السيد كالّا بزيارة ثانية لميانمار. ووقع خلال الزيارة مذكرة تعاون مع رئيس جمعية الصليب الأحمر لميانمار لتقديم المساعدة على المدين القصير والطويل إلى السكان المتضررين في ولاية راخين.

الدعوة الموجهة إلى أمين عام منظمة التعاون الإسلامي

١٣ - وجه وزير خارجية ميانمار الدعوة إلى أمين عام منظمة التعاون الإسلامي للمجيء إلى ميانمار وزيارة المناطق المتضررة في أقرب وقت ممكن ليتسنى له أن يرى بنفسه الوضع على أرض الواقع. ورسالة الدعوة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي رسالة الدعوة، يؤكد وزير الخارجية للأمين العام أن حكومة ميانمار ستواصل ضمان حرية الدين وحقوق المواطنين دون أي تمييز على أساس العرق أو المعتقد، بما يتفق مع الدستور.

١٤ - وقام وفد من منظمة التعاون الإسلامي مؤلف من ثلاثة أعضاء يرأسه أوفوك غوكسن، المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بزيارة ميانمار في الفترة من ٦ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وزار الوفد مخيمات الإغاثة في ولاية راخين.

النشرة الصحفية الصادرة عن الحكومة

١٥ - أصدرت وزارة خارجية ميانمار نشرة صحفية في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ تعكس تحسن الوضع في ولاية راخين. وتبرز النشرة الصحفية النقاط التالية:

(أ) لم يكن العنف الذي اندلع مؤخرا في ولاية راخين عبارة عن صراع بين مجموعتين دينيتين ولا مسألة إنسانية؛

(ب) لقي حتفهم ثمانية وثمانون شخصا من كلتا الطائفتين؛

(ج) خلال أعمال الشغب، أحرقت منازل ومبان دينية تملكها كلتا الطائفتين؛

(د) من الواضح أن الحوادث لم تكن متصلة بأي نوع من الاضطهاد أو التمييز

الديني؛

(هـ) اتخذت الحكومة إجراءات فورية مع ممارسة ضبط النفس الكامل لاستعادة القانون والنظام والاستقرار في الأماكن التي اندلعت فيها أعمال الشغب. ونتيجة لذلك، فإن الوضع يعود الآن إلى طبيعته في ولاية راخين؛

(و) لم تمارس الحكومة أبدا سياسة العنف ضد أي عقيدة دينية. وبالتالي، ترفض الحكومة رفضا تاما الاتهامات التي توجهها ضدها بعض التنظيمات التي تمارس هذا النوع من سياسة التجاوزات؛

(ز) تعمل الحكومة على نحو وثيق مع المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير إغاثة وإعادة تأهيل لصالح الضحايا من كلتا الطائفتين بصورة غير تمييزية وشفافة. وترحب الحكومة أيضا بأي مساعدة غوثية دولية إذا كانت غير تمييزية ومقدمة إلى كلتا الطائفتين؛

(ح) بغية الكشف عن السبب الحقيقي للحوادث وتقديم المشورة بما يخدم المصلحة الوطنية، شكلت لجنة تحقيق من ٢٧ عضواً في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢؛

(ط) اتسمت الحوادث التي وقعت في ولاية راخين بطابع طائفي وتعتبر من الشؤون الداخلية المحضة لدولة ذات سيادة. وبالتالي، فإن ميانمار لن تقبل أي محاولة لإضفاء طابع سياسي سواء إقليمي أو دولي على هذه المسألة لتحويلها إلى مسألة دينية. فإن هذا النوع من المحاولات لن يساهم في إيجاد حلول للمسألة قيد النظر، إنما سيؤدي فقط إلى زيادة تعقيدها؛

(ي) ميانمار بلد عاش فيه البوذيون والمسيحيون والمسلمون والهندوس معاً في جو من الوحدة والوئام عبر التاريخ.

توفير المساعدة الإنسانية

١٦ - في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، أوفد الصليب الأحمر الإندونيسي موظفين لإجراء تقييم للاحتياجات. ووفروا المساعدة الغوثية للسكان المتضررين في ولاية راخين. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، تبرعت حكومة الهند بمبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ميانمار لاستخدامه في أعمال إعادة التأهيل والتوطين في ولاية راخين. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، أعلن وزير خارجية أستراليا، بوب كار، أن أستراليا ستقدم مساعدات طارئة بقيمة مليون دولار أسترالي لشراء الملابس والأغطية واللوازم الأساسية لحوالي ١٤ ٠٠٠ شخص متضررين في ولاية راخين. وقال إن فرع منظمة كير في أستراليا سيتولى إدارة الأموال وتقديمها إلى "الاحتاجين إليها بغض النظر عن انتمائهم الفصيلي أو أصلهم العرقي". وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، قام وفد يترأسه السيد أريفين محمد هادي، رئيس فرع إدارة الكوارث في جمعية الصليب الأحمر الإندونيسية، بزيارة ولاية راخين للاطلاع على الوضع وتوفير المساعدة الغوثية للسكان المتضررين. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تبرعت المملكة العربية السعودية بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية في ولاية راخين. وقدمت منظمات غوثية من تركيا والكويت وقطر المساعدة الغوثية إلى السكان المتضررين في ولاية راخين.

١٧ - وتوفر المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين دون أي انقطاع. وهذه المساعدة المقدمة من أي جهة من الجهات إلى كلتا الطائفتين في ولاية راخين هي موضع ترحيب دائم. وتقوم الحكومة بتيسير تقديم هذه المساعدة إلى السكان وستواصل القيام بذلك.

رابعاً - اللوائم الدينبي

١٨ - يمثّل البوذيون حوالي ٩٠ في المائة من مجموع سكان ميانمار. إلا أن العالم الخارجي يعي جيداً وجود وئام ديني وحرية دينية في ميانمار. وإذ تدرك حكومة ميانمار إدراكاً تاماً أهمية الحرية الدينية في بلد متعدد الثقافات، فإنها تعامل المنتمين إلى مختلف الأديان على قدم المساواة. وقد وفر الدستوران السابقان ضمانات ضد التمييز والتعصب الدينيين. وهو ما يوفره أيضاً دستور الدولة الحالي. ويتجلى هذا الحق الدستوري في وجود المعابد والكنائس والمساجد والهياكل الهندوسية جنباً إلى جنب في جميع أنحاء البلد، بما يشهد على اللوائم والتسامح الدينيين.

١٩ - وبما أن اللوائم بين الأديان تقليد راسخ عبر الزمن بين الطوائف، فإن الحكومة تشجع الشعب على مواصلة الحفاظ على تقاليده وممارساته. ويتم ذلك من خلال إقامة اتصالات متواصلة مع القادة الدينيين لهذه الطوائف وتوفير المساعدة اللازمة من الناحيتين المالية والمادية. وفيما يتعلق بالمنتمين إلى الدين الإسلامي، فإن الحكومة تقوم سنوياً بتيسير رحلات الحج التقليدية.

خامساً - إصلاح وسائط الإعلام

٢٠ - تضطلع ميانمار حالياً بعملية من ثلاث خطوات لإصلاح وسائط الإعلام. وكخطوة أولى، خففت شدة الشروط المتعلقة بالرقابة على الصحف والدوريات المحلية منذ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، مما مهد الطريق لتحقيق حرية الصحافة. وفي الوقت نفسه، شجعت وسائط الإعلام المحلية على التحلي بالمسؤولية والوفاء بمتطلبات المساءلة في سياق تمتعها بذلك الحق.

٢١ - وفي إطار الخطوة الثانية، أنشئ مجلس ميانمار الأساسي للصحافة بهدف وضع مشروع قانون لوسائط الإعلام يحل محل القانون القائم لتسجيل دور الطباعة والنشر (١٩٦٢). وتشمل ولايات المجلس، من بين جملة أمور، وضع مشروع قانون جديد لحماية العاملين في وسائط الإعلام ووضع مدونة سلوك أخلاقي للصحفيين وتسوية المنازعات في مجال الصحافة. إضافة إلى ذلك، شكلت مؤخراً هيئة إدارة لتحويل الصحف التي تديرها الحكومة إلى وسائط إعلام للخدمة العامة من خلال اعتماد السياسات والبرامج اللازمة والوفاء بمبادئ الخدمة العامة بالنسبة لوسائط الإعلام.

٢٢ - وفي إطار الخطوة الأخيرة من عملية إصلاح وسائط الإعلام، تنوحي الحكومة أن تمارس وسائط الإعلام الخاصة حرياتها على نحو يتسم بالمسؤولية والتوازن والانسجام عندما يبدأ نفاذ قانون الصحافة المطبوعة الجديد.

٢٣ - ويمثل وجود صحافة دينامية شرطا مسبقا لبناء التفاهم والثقة المتبادلين بين الحكومة والشعب. ويعتبر وجود وسائط إعلام تتسم بالانفتاح والمسؤولية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمصالحة الوطنية واندماج أفضل في المجتمع الدولي.

٢٤ - وأفاد الرئيس يو ثين سين خلال لقائه الصحفي مع ممثلي وسائط الإعلام المحلية والأجنبية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أن وسائط الإعلام تعتبر عيون وآذان الحكومة وأنه ينبغي للحكومة ووسائط الإعلام أن تفهم كل منهما وجهات نظر وتطلعات الأخرى. ومضى يقول إن النجاح في تنفيذ أنشطة الحكومة يتوقف على أن تقوم الصحافة بتكملة هذه الأنشطة. وأشار أيضا إلى أنه من الضروري أن تكون وسائط الإعلام مطلعة تماما على الأنشطة التي تنفذها الحكومة والتحديات التي تصادفها بحيث تكون قادرة على توفير الإشراف والمشورة. وتراعي الحكومة، بدورها، ما تقدمه وسائط الإعلام من مشورة عند النظر في بدء أنشطة أخرى. وأشار الرئيس أيضا إلى أن وسائط الإعلام تقوم بدور أساسي في إطلاع الجمهور بصورة موضوعية على أنشطة الحكومة.

٢٥ - وعملية إصلاح وسائط الإعلام الجارية معترف بها على النحو الواجب على الصعيدين المحلي والدولي بوصفها من تدابير الإصلاح الأكثر أهمية. وفي هذا الصدد، أشاد أحد المعلقين الأجانب المشهورين على شؤون جنوب شرق آسيا بمبادرات للجهود التي تبذلها من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة في آن واحد.

سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٢٦ - تعلق ميانمار أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتولي الأولوية للحق في التنمية وهي تعمل جاهدة لتحقيق تنمية منصفة ومتوازنة في البلد. وتنص المادة ٣٤٧ من الدستور على أن الاتحاد يضمن للجميع المتمتع بالمساواة في الحقوق أمام القانون ويوفر الحماية القانونية لهم على قدم المساواة.

٢٧ - ومن التطورات المؤسسية في هذا المجال إنشاء لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان المؤلفة من ١٥ عضوا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتضم اللجنة خبراء مستقلين من جميع طبقات المجتمع، بمن فيهم خبراء من مختلف الأعراق الوطنية الذين ينالون احترام مجتمعاتهم المحلية. وتتناول اللجنة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يقدمها الأشخاص أو المنظمات من داخل البلد أو خارجه. وتعمل اللجنة بصورة مستقلة. وتؤدي دورا متزايدا في تعزيز حقوق الإنسان في البلد. كما أنها بصدد توسيع نطاق علاقاتها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

٢٨ - وقدمت ميانمار تقريرها الأول إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهي حالياً في صدد تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل. ولقد أصبحت ميانمار دولة طرفاً في بعض صكوك حقوق الإنسان الأساسية. وقد انضمت ميانمار مؤخراً إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

٢٩ - ولتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، أصدرت الحكومة قانون التظاهر والتجمع السلميين. وعلى غرار الممارسات المتبعة في البلدان الديمقراطية الأخرى، يتعين أن تحصل التجمعات أو المظاهرات على إذن مسبق من السلطة المعنية وفقاً لما ينص عليه هذا القانون وقانونه الفرعي. وتعكس الزيادة الأخيرة في عدد المظاهرات السلمية التي نظمت في جميع أنحاء البلد بوضوح انتشار حرية التعبير والتجمع في البلد.

٣٠ - وتجري ميانمار حالياً كذلك إصلاحات تشريعية. والقوانين القائمة التي لا تتماشى مع دستور الدولة والقواعد والمعايير الدولية المعمول بها تخضع للمراجعة بحيث يمكن تعديلها أو إبطالها أو الاستعاضة عنها بقوانين أخرى. ويجري الإسراع في أداء هذه المهمة تمثيلاً مع القدرات والأولويات الوطنية.

سابعاً - منع التجنيد العسكري للقصر

٣١ - تولي الحكومة أولوية قصوى لمنع تجنيد القصر. ولتنفيذ ذلك، صدرت تعليمات إلى جميع الوحدات العسكرية؛ وفرضت عقوبات صارمة على المخالفين؛ ووضع الإطار القانوني الملزم ويجري حالياً إنفاذ القانون إنفاذاً صارماً.

٣٢ - وللاستجابة بتنفيذ سياسة ميانمار إلى مستوى أعلى وكذلك ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وقعت الحكومة والأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة لميانمار وكفالة تسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم.

٣٣ - وعلى سبيل المتابعة، عقدت ثمانية اجتماعات مشتركة للجنة التقنية، حضرتها الحكومة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة والرؤية العالمية، من أجل وضع الإجراءات التشغيلية وآليات الاتصال اللازمة لتنفيذ خطة العمل. وتشمل الإجراءات المتفق عليها أسلوب العمل لتحديد هوية الجنود القصر والتحقق من سنهم وتسريحهم، وإدارة مرافق الرعاية المؤقتة، وتخصيص خط هاتفي.

- ٣٤ - ونظمت حلقة عمل تدريبية بشأن الإجراءات المتفق عليها في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ لتوعية موظفي جميع الوكالات المنفذة وتدريبهم.
- ٣٥ - ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ خطة العمل بما يتماشى مع الإجراءات المتفق عليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتنفيذ خطة العمل عملية تغييرية لا تتكرر للتوصل إلى شطب اسم تانماداو كي من مرفق تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح.

ثامنا - القضاء على السخرة

- ٣٦ - يعتبر تعيين موظف اتصال عام ٢٠٠٢ لمساعدة الحكومة في القضاء على السخرة وإنشاء آلية لتقديم الشكاوى عام ٢٠٠٧ خطوتين مهمتين اتخذتهما معا الحكومة ومنظمة العمل الدولية للقضاء على السخرة في البلد. ويجري حالياً إنفاذ القوانين المحلية على غرار قانون إدارة الأحياء أو القرى، والقانون الفرعي بصيغته المعدلة الذي يجرّم السخرة.
- ٣٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وقعت الحكومة ومنظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم بشأن الاستراتيجية المشتركة للقضاء على السخرة في ميانمار بحلول عام ٢٠١٥، مما أضفى المزيد من الزخم على الجهود التي تبذلها ميانمار للقضاء على السخرة. ويجري حالياً تنفيذ برنامج عمل مفصل ذي أطر زمنية محددة لتطبيق هذه الاستراتيجية مع المشاركة الكاملة والنشطة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الدوليين الآخرين. ومن المأمول أن يتحقق هدف القضاء على السخرة قبل عام ٢٠١٥.
- ٣٨ - وأدى إحراز تقدم ملموس في مكافحة السخرة إلى إلغاء القيود المفروضة على المشاركة الكاملة لميانمار في منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- ٣٩ - وبموازاة هذه التطورات، جرى حالياً تشكيل ١٢٧ منظمة عمل محلية، واتحاد عمالي واحد، و ١١ منظمة محلية لأرباب العمل، واتحاد واحد لأرباب العمل، وهي تعمل وفقاً لقانون منظمات العمل لعام ٢٠١٢.

تاسعا - التعاون مع الأمم المتحدة

- ٤٠ - يتضح تشديد ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة من خلال الزيارة المشهودة التي قام بها الأمين العام بان كي - مون إلى البلد في أيار/مايو ٢٠١٢. واجتمع الأمين العام، خلال الزيارة التي أجراها، بالرئيس يو ثين سين، وبقيادة من مختلف الجهات الحكومية، والأوساط لتجارية، والمجتمع المدني. كما اجتمع بدو أونغ سان سو كي.

٤١ - وألقى الأمين العام أثناء وجوده في ميانمار كلمة أمام الدورة المشتركة لمجلسي البرلمان في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكانت تلك المرة الأولى التي تلقي فيها شخصية دولية بارزة كلمة أمام برلمان ميانمار. وقد بثت هذه الكلمة مباشرة عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية على حد سواء. وقال الأمين العام في كلمته إن التغييرات الحاسمة التي تحتاج ميانمار تشكل مصدر إلهام للعالم. وأعرب أيضاً عن أمله بأن تستعيد ميانمار بسرعة مكانتها بوصفها عضواً محترماً ومسؤولاً في المجتمع الدولي؛ وبأن تلحق ميانمار بسرعة بركب جيرانها الآسيويين وبالعالم الذي يشهد تغييرات حثيثة؛ وقال إن ميانمار تملك إمكانيات هائلة تؤهلها لكي تكون نموذجاً للسلام والديمقراطية والرخاء في القرن الحادي والعشرين.

٤٢ - وبهذه العبارات، أقر الأمين العام بالتزام الحكومة إحلال الديمقراطية والقيام بالإصلاحات السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي نهاية هذه الزيارة، أهاب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم إلى ميانمار. وقال: "أعتقد إنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم - فميانمار تستحقه. والمجتمع الدولي يلي هذه الدعوة بصورة إيجابية، إنما هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه".

٤٣ - ولقد أسفرت التغييرات الحاسمة التي تجري في البلد عن استئناف البرنامج القطري العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وتعرب الحكومة عن بالغ تقديرها لهذه الاستجابة الإيجابية والمناسبة التوقيت من جانب الأمم المتحدة.

٤٤ - وفي إطار المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، قام المستشار الخاص فيجاي نامبيار بزيارة إلى البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بدعوة من الحكومة لجمع معلومات أولية عن الحالة في ولاية راخين.

٤٥ - وقام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، منذ أن أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولايته بموجب قرارها ١٩٩٢/٥٨، بما مجموعه ست بعثات إلى ميانمار بدعوة من حكومتها.

٤٦ - ويشكل التعاون مع الأمم المتحدة إحدى دعائم السياسة الخارجية لميانمار. وسيتواصل تعزيزه في هذه الحقبة الديمقراطية الجديدة التي يعيشها البلد. والزيارة التي قام بها الرئيس يو ثين سين مؤخراً إلى نيويورك بصفته أول رئيس لدولة ميانمار يشارك في المناقشة العامة للجمعية العامة أبلغ مثال على ما توليه ميانمار من أهمية لتعاونها مع الأمم المتحدة.

عاشرا - خاتمة

٤٧ - تعتقد ميانمار اعتقاداً راسخاً بأن الاستعراض الدوري الشامل أفضل آلية لرصد حالة حقوق الإنسان في البلدان. فالقرارات الخاصة ببلد بعينه تؤدي إلى تسييس حالات حقوق

الإنسان. ولا تسهم هذه القرارات في تهيئة الظروف المواتية للتعاون الحقيقي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وميانمار ترفض هذه القرارات دائماً انطلاقاً من تمسكها بهذا الموقف المبدئي.

٤٨ - ومن الواضح أنه يتعين بذل المزيد في إطار عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها البلد. إلا أنه بوسع ميانمار الآن أن تعلن بحق أنها عضو في نادي البلدان الديمقراطية. وبهذه الصفة، أن الأوان حالياً لإنهاء ممارسة تقديم قرار خاص ببلد بعينه بشأن ميانمار.

٤٩ - وما من بلد في العالم بوسعه أن يتفاخر بأن لديه سجلاً مثالياً لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لا تشكل ميانمار حالة استثنائية. إلا أن حالة حقوق الإنسان في البلد شهدت تغيرات هائلة. ولقد بدأت الحكومة الدستورية، في غضون الـ ١٨ شهراً منذ إنشائها، عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وأحرزت تقدماً ملموساً في هذا المجال. وستواصل هذه العملية الإصلاحية بعزم. وتشكل ميانمار مثلاً للانتقال السلمي إلى مجتمع ديمقراطي يستحق بحق الحصول على تشجيع المجتمع الدولي ودعمه.

٥٠ - وإن ميانمار تستهل حقبة جديدة. وبهذه الصفة، لا بد من النظر إليها من منظور جديد كلياً، بدون آراء أو أحكام مسبقة.